

# الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

## "ديوان المظالم" - فلسطين

### التقرير الشهري حول الانتهاكات الواقعة على حقوق الانسان والحريات – كانون ثاني 2016

#### في هذا العدد...

##### رسم بياني...1

انتهاكات الحق في الحياة  
والسلامة الشخصية...2

انتهاك الحق في إجراءات  
قانونية عادلة...4

الاعتداء على الأشخاص  
والمؤسسات العامة والأماكن  
العامة والخاصة...7

انتهاكات حرية الرأي والتعبير  
والإعلام والتجمع السلمي...8

انتهاك الحق في الحصول على  
الوثائق الرسمية...8

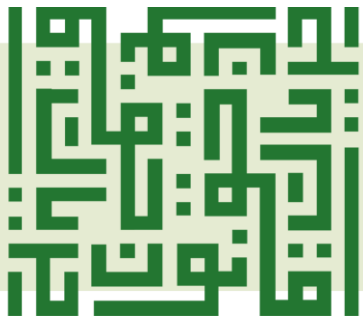
الاستيلاء على وثائق المواطنين  
دون حكم قضائي...9

التأخير والمماطلة في تنفيذ  
قرارات المحاكم الفلسطينية...9

الاستيلاء على أموال المواطنين  
دون حكم قضائي...10

الانتهاكات الواقعة على حقوق  
الإنسان في مجال التشريعات  
والسياسات العامة...10





# الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

## "ديوان المظالم" - فلسطين

### تفاصيل الانتهاكات:

أولاً: انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الشخصية.

رصدت الهيئة 17 حالة وفاة خلال شهر كانون الثاني. منها 10 حالات في الضفة الغربية و7 حالات في قطاع غزة. توزعت تلك الحالات على النحو التالي: 3 حالات في ظروف غامضة، حالتان منها في الضفة وحالة واحدة في القطاع. حالتا وفاة نتيجة حوادث الشجارات والقتل الخطأ، واحدة في الضفة، والأخرى في القطاع. 10 حالات وفاة نتيجة عدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة، 7 حالات منها في الضفة و3 حالات في القطاع. حالتا وفاة نتيجة فوضى السلاح واحدة في قطاع غزة والثانية في الضفة الغربية.

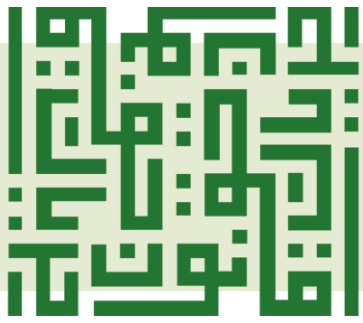
### توضيح لحالات الوفاة:

#### 1. حالات الوفاة في ظروف غامضة.

- بتاريخ 2016/1/10 توفي المواطن (م. م) 15 عاماً من مدينة نابلس جراء إصابته بعيار ناري في الرأس، ووفقاً للمعلومات المتوفرة للهيئة، فقد أصيب المواطن المذكور بسبب رصاصة انطلقت بالخطأ من مسدس أحد الأشخاص المتواجدين معه في نفس الشقة. حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث وتم توقيف عدة أشخاص على ذمة التحقيق.

- بتاريخ 2106/1/14 توفي المواطن (ك. ف) 46 عاماً من النصيرات بمحافظة الوسطى، نتيجة اختناقه شنقاً، ووفقاً للمعلومات المتوفرة للهيئة فإن المذكور يعاني من مرض نفسي منذ سنوات، وقد عثر عليه مشنوقاً بسلك كهربائي داخل غرفته بالمنزل، حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث.

- بتاريخ 2016/1/31 عثرت مجموعة مواطنون على جثة المواطن (ع. س) 25 عاماً داخل بئر مياه في بلدة قباطية بمحافظة جنين. ووفقاً للمعلومات المتوفرة للهيئة فقد حضرت الشرطة إلى المكان، وكذلك النيابة العامة وتم تحويل الجثة للتشريح للوقوف على سبب الوفاة، ومازالت إجراءات التحقيق مستمرة.



# الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

## "ديوان المظالم" - فلسطين

### 2. حالات الوفاة على خلفية الشجارات أو الخلافات العائلية والقتل الخطأ:

- بتاريخ 2016/1/6 توفي المواطن (م. ه) 25 عاماً من مدينة الخليل، جراء إصابته بثلاثة أعيرة نارية، ووفقاً للمعلومات المتوفرة للهيئة، فقد أصيب المواطن المذكور أثناء تواجده وسط مدينة الخليل على خلفية شجار عائلي قديم بين عائلة الهيموني وعائلة الجعبري. حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

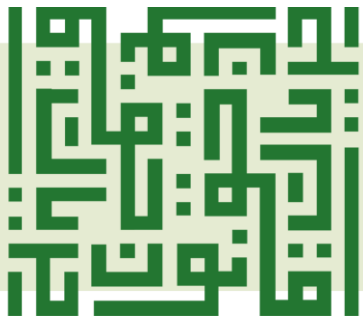
- بتاريخ 2016/1/30 عُثر على جثة المواطن (ر.ع) 36 عاماً من عيسان الجديدة بمحافظة خانيونس، وعليها آثار طعن بآلة حادة، ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد فُقدت آثار المواطن المذكور منذ 28 من ذات الشهر، حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث وأوقفت زوجته كمشتبه بها على ذمة التحقيق.

### 3. حالات الوفاة بسبب عدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة.

- بتاريخ 2016/1/5 توفيت المواطنة (ه. ش) 24 عاماً وأبنة شقيقتها الطفلة (ر.ع) 6 سنوات من مدينة بيت لحم، جراء اختناقهما باستنشاق غاز أول أكسيد الكربون، ووفقاً للمعلومات المتوفرة للهيئة فقد تم العثور على الجثتين في منزل ذويهما، حضرت الشرطة والنيابة إلى المكان وفتحتا تحقيقاً في الحادث وقررتا تشريح الجثتين، وبتاريخ 2016/1/11 أفادت النيابة العامة في بيت لحم أن سبب الوفاة ناتج عن التسمم بغاز أول أكسيد الكربون المنبعث من مسخن للماء في المنزل بالقرب من غرفة النوم مكان العثور على الجثتين.

- بتاريخ 2016/1/6 توفي الطفل (ق. ع) سنة وأربعة شهور من مدينة جنين جراء اختناقهِ بعد أن ابتلع قطعة بلاستيكية داخل الحضانة في اليوم الذي سبق الوفاة، ووفقاً للمعلومات المتوفرة للهيئة فقد نقل الطفل إلى مستشفى جنين الحكومي حيث توفي هناك. حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث وتم نقل الجثة إلى التشريح للوقوف على أسباب الحادث ومازالت إجراءات التحقيق جارية.

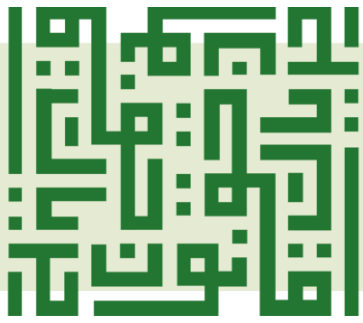
- بتاريخ 2016/1/16 توفي الطفل (أ. ت) 4 أعوام من بلدة عقبة تفوح بمحافظة الخليل نتيجة سقوطه في بئر ماء أمام منزل العائلة، ووفقاً لمعلومات الهيئة فقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.



# الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

## "ديوان المظالم" - فلسطين

- بتاريخ 2016/1/18 توفي الطفل (م.ج) 3 أعوام من مدينة رفح نتيجة غرقه في بركة زراعية. ووفقاً للمعلومات المتوفرة للهيئة فإن عائلة الطفل وجدته غارقاً في بركة زراعية تعود للعائلة، وهي غير آمنة لعدم وجود سور مناسب في محيطها، تم نقله إلى مستشفى غزة الأوروبي حيث توفي. حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.
- بتاريخ 2016/1/28 توفي المواطن (م.ش) 18 عاماً من المزرعة الغربية بمحافظة رام الله والبيرة جراء اختناق غرقاً، ووفقاً للمعلومات المتوفرة للهيئة فإن المواطن المذكور سقط في حفرة مياه في بلدة عين قينيا شمال رام الله، تم إخراج المواطن من البركة ونقله إلى مجمع فلسطين الطبي، حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث، وتم تحويل الجثة للطب الشرعي.
- بتاريخ 2016/1/29 توفي المواطن (ج.ع) 46 عاماً من بلدة جباليا بمحافظة شمال غزة، جراء إصابته بحالة اختناق. ووفقاً للمعلومات المتوفرة للهيئة، فقد أصيب المواطن المذكور خلال إشعاله كمية من الفحم للتدفئة في غرفة نومه، وعثر أفراد العائلة عليه جثة هامة نتيجة الاختناق. حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.
- بتاريخ 2016/1/29 توفيت المواطنة (أ.أ) 47 عاماً من مدينة الخليل وطفلتها (س.أ) 12 عاماً جراء اختناقهما بعد استنشاقهما غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن البخار المنبعث من الاستحمام. وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث وتم تشريح الجثتين وتسليمهما لذويهما لعدم وجود شبه جنائية.
- بتاريخ 2016/1/30 توفي المواطن (ر.ج) 35 عاماً من مدينة خانيونس جراء إصابته بجروح خطيرة نتيجة سقوط كتلة اسمنتية على صدره. ووفقاً للمعلومات المتوفرة للهيئة فإن المواطن أصيب خلال قيامه بأعمال الصيانة لمنزله، تم نقله إلى مستشفى ناصر بالمدينة حيث توفي هناك. حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.
- بتاريخ 2016/1/30 توفي المواطن (س.م) 34 عاماً من دوار بمحافظة الخليل جراء اختناق باستنشاق غاز أول أكسيد الكربون، ووفقاً للمعلومات المتوفرة للهيئة فقد عثر على المواطن المذكور متوفٍ نتيجة اختناق في فرن لإعداد الطعام يعمل به. حضرت الشرطة والنيابة العامة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في



# الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

## "ديوان المظالم" - فلسطين

الحادث وتم تحويل الجثة للتشريح الذي أثبت أن الوفاة ناتجة عن الاختناق في الغرفة التي كان يعمل بها داخل الفرن.

#### 4. حالات الوفاة نتيجة فوضى وسوء استخدام السلاح:

- بتاريخ 2016/1/24 توفيت المواطنة (د. ع) 19 عاماً من مدينة غزة جراء إصابتها بعبارة ناري في الصدر، ووفقاً للمعلومات المتوفرة للهيئة فإن المواطنة المذكورة أصيبت خلال عبثها برشاش آلي "كلاشينكوف" في منزل العائلة يعود لوالدها، حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث.

- بتاريخ 2016/1/30 توفي المواطن (ع. ش) 18 عاماً من مدينة غزة، جراء إصابته بعبارة ناريين في الرأس، ووفقاً للمعلومات المتوفرة للهيئة فإن المواطن أصيب خلال عبثه وشقيقه بسلاح ناري من نوع "كلاشينكوف" وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

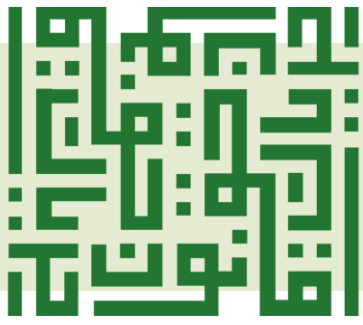
#### 5. الحكم بالإعدام:

- بتاريخ 2016/1/13 أصدرت المحكمة العسكرية الدائمة بغزة حكماً بالإعدام بحق المواطنين (أ. ج) 23 عاماً و (ح. ج) 30 عاماً و (م. ج) 28 عاماً، و (ك. ص) 58 عاماً وجميعهم من سكان غزة، بعد إدانتهم بتهمة التخابر مع جهات معادية خلافاً لأحكام قانون العقوبات الفلسطيني الثوري للعام 1979 حكماً قابلاً للاستئناف. ويذكر أن الحكم الصادر بالإعدام جاء حضورياً بحق المدان الأول (أ. ج) وغيابياً بحق الآخرين.

وقد أصدرت الهيئة عقب الحكم بياناً أكدت على موقفها المناهض لعقوبة الإعدام، مع عدم التقليل من خطورة التهم المنسوبة إليهم، وطالبت الرئيس بعدم التصديق على تلك الأحكام.

#### 6. التعذيب أثناء التوقيف – المعاملة القاسية والمهينة. تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير

16 شكوى تتعلق بالتعذيب وسوء المعاملة، منها 9 شكاوى في الضفة الغربية و 7 شكاوى في قطاع غزة، وقد وردت الشكاوى في الضفة على النحو التالي: 5 شكاوى ضد جهاز الشرطة، 4 شكاوى ضد جهاز



# الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

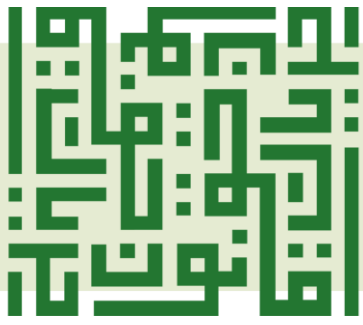
## "ديوان المظالم" - فلسطين

الأمن الوقائي. أما في **القطاع** فقد توزعت الشكاوى على النحو التالي: 6 شكاوى ضد جهاز الشرطة، وشكاوى واحدة ضد إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل. وحسب الشكاوى قد استخدمت وسائل متعددة في التعذيب، كالشبح والضرب بواسطة الأيدي والأرجل، واستخدام العصي، إلى جانب الشتم والتحقير والحرمان من النوم والتعرية من الثياب.

ثانياً: انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة ويشمل هذا الحق الاعتقال التعسفي والاعتقال على خلفية سياسية والتوقيف على ذمة المحافظين والعرض على القضاء العسكري.

الاحتجاز التعسفي ولأسباب سياسية. تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير في الضفة الغربية 24 شكوى تركزت حول عدم صحة إجراءات التوقيف، كون توقيف المشتكين كان إما لأسباب سياسية أو توقيفاً تعسفياً. أما في قطاع غزة فقد تلقت الهيئة خلال ذات الشهر 43 شكوى حول ذات الانتهاك. أما في مجال التوقيف على ذمة المحافظ، فخلال شهر كانون الثاني 2016 جرى توقيف 10 مواطنين على ذمة المحافظ، تم الإفراج عن 2 منهم في حين بقي 8 رهن الاعتقال حتى تاريخ إعداد هذا التقرير وهم على النحو التالي:

ت	الاسم	تاريخ التوقيف	مكان التوقيف	الجهة الموقوف على ذمتها	ملاحظات
1	(ع. أ)	2015/11/5	المخابرات	محافظ طولكرم	
2	(أ. أ)	2016/1/4	المخابرات	محافظ جنين	مفرج عنه
3	(م. ن)	2015/11/5	المخابرات	محافظ طولكرم	
4	(ح. ص)	2016/1/4	الوقائي	محافظ قلقيلية	
5	(أ. ط)	2016/1/6	الوقائي	محافظ قلقيلية	
6	(ع. أ)	2016/1/6	الوقائي	محافظ قلقيلية	



# الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

## "ديوان المظالم" - فلسطين

7	(ع. ح)	2015/11/17	الوقائي	محافظ قلقيلية	
8	(س. ن)	2015/12/24	الوقائي	محافظ قلقيلية	
9	(أ. ز)	2015/11/22	الوقائي	محافظ قلقيلية	
10	(م. ص)	2016/1/6	الوقائي	محافظ جنين	مفرج عنه

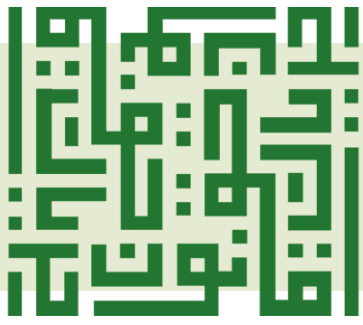
أما التوقيف على ذمة القضاء العسكري: فلم توثق الهيئة أي شكوى حول هذا الانتهاك خلال ذات الفترة التي يغطيها التقرير.

ثالثاً: الاعتداء على المؤسسات العامة، والأماكن العامة والخاصة:

- بتاريخ 2016/1/20 طالبت عناصر من جهاز الشرطة في قطاع غزة إدارة جامعة القدس المفتوحة بتسليم غرفة داخل الحرم الجامعي، وقامت، عنوة، بتغيير أقفال الغرف في عدد من المراكز التعليمية للجامعة، ما أدى إلى إحداث توتر داخل عدد من هذه المراكز، كما أدى إلى تعليق إدارة الجامعة للدراسة، إثر ذلك أصدرت الهيئة، وفق ما توفر لديها من معلومات، بياناً أكدت فيه على المعايير والأعراف القانونية المتعلقة بالحريات الأكاديمية بموجب القانون الأساسي الفلسطيني والإعلانات الإقليمية والعالمية، واعتبرت ما حدث مساساً بتلك الحريات وطالبت بوقف هذا الإجراء غير القانوني، وتمكين الجامعة من استئناف الفصل الدراسي.

- بتاريخ 2016/1/23 اعتدى مجهولون على مركبة النائب عن كتلة الإصلاح والتغيير في المجلس التشريعي حاتم قفيشة في مدينة الخليل، وذلك بعد أن تسللوا إلى ساحة المنزل ووضعوا اسفنج على المركبة في محاولة لحرقها، ما تسبب في حرق مقدمة المركبة وجزء من المحرك. تمت السيطرة على الحريق، وقدم قفيشة شكوى لدى المباحث العامة التي حضرت للمنزل من أجل التحقيق، وما زال التحقيق مستمراً.





# الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

## "ديوان المظالم" - فلسطين

- بتاريخ 2016/1/30 اعتدى مجهولون على عيادة صحة مدينة يطا، بتكسير النافذة وجهاز الحاسوب لم يُبلغ عن مسرورات، ووفقاً للمعلومات المتوفرة للهيئة، حضرت الشرطة للمكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

**رابعاً: انتهاكات حرية الرأي والتعبير والإعلام والتجمع السلمي.**

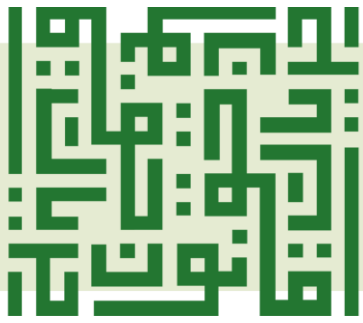
- بتاريخ 2016/1/14 استدعى جهاز الأمن الداخلي بخانيونس المواطن (ع. س) 58 عاماً والذي يعمل موظفاً في الداخلية، وذلك للحضور إلى مقر الجهاز، ووفقاً لإفادة المواطن للهيئة فإنه ولدى وصوله تم التحقيق معه حول كتاباته وتعليقاته على صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي "الفيس بوك"، وانتقاده للأوضاع في قطاع غزة، وقد تم إخلاء سبيله في وقت لاحق من ذات اليوم. وبتاريخ 2016/1/21 تم استدعاؤه مجدداً والتحقيق معه حول نفس الموضوع، وقد تم إخلاء سبيله بعد تسليمه أمراً بالحضور بتاريخ 2016/1/24، وفي الموعد المحدد تم التحقيق معه أيضاً على نفس القضية وتم تهديده وطلب منه عدم كتابة أي منشورات مجدداً، قبل أن يتم إخلاء سبيله.

- بتاريخ 2016/1/22 أوقف جهاز المخابرات العامة في مدينة الخليل المواطن الدكتور (م. ع) 40 عاماً من مدينة دورا وذلك على خلفية تعبيره عن رأيه في أحد المساجد، مع العلم أنه عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير ويعمل محاضراً بكلية طب الأسنان في جامعة القدس، وبتاريخ 2016/1/23 نُقل إلى أريحا وعُرض على النيابة العامة بتاريخ 2016/1/24 التي أفرجت عنه، وقد أفاد المواطن للهيئة أن توقيفه جاء على خلفية انتقاده تصريحات للواء ماجد فرج.

**خامساً: انتهاك الحق في الحصول على الوثائق الرسمية:**

- تقدم المواطن (ع. ه) 21 عاماً من مدينة الخليل لوزارة الداخلية في الخليل بطلب من أجل الحصول على شهادة حسن سيرة وسلوك كونها من متطلبات الحصول على فيزا للسفر إلى تركيا من أجل استكمال دراساته العليا، وبعد مراجعته الوزارة طُلب منه مراجعة جهازي الأمن الوقائي، الذي لم يعترض حصوله على الشهادة، وجهاز المخابرات العامة الذي اعترض عليها، وقد أفاد المواطن في شكوى تقدم بها للهيئة أنه يرغب في استكمال دراسته العليا في تركيا وأن عدم حصوله على شهادة حسن السيرة والسلوك يعطل حياته الأكاديمية.





# الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

## "ديوان المظالم" - فلسطين

### سادساً: الاستيلاء على وثائق المواطنين دون حكم قضائي:

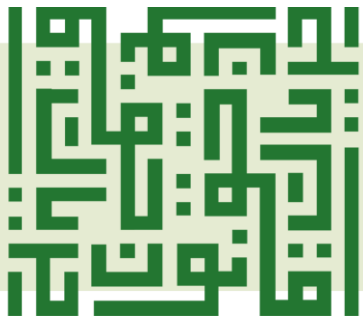
- بتاريخ 2015/9/18 صادر جهاز المخابرات العامة في الخليل البطاقة الشخصية للمواطن (ج.ك) 46 عاماً، وبالرغم من مراسلة الهيئة للجهاز بتاريخ 2015/10/21 إلا أنه لم يتم إعادة البطاقة لصاحبها، وبتاريخ 2015/12/21 أوقف جهاز الأمن الوقائي المواطن وأفرج عنه بتاريخ 2015/12/27، ليتم توقيفه من قبل جهاز المخابرات العامة مرة أخرى بتاريخ 2015/12/27، وحصل بتاريخ 2015/12/30 على قرار بالإفراج من النيابة، غير أن الإفراج تم في اليوم التالي بعد عرضه مرة أخرى على النيابة العامة، وعلى الرغم من وجوده لدى جهاز المخابرات وأفراجهم عنه إلا أنه لم يتم إعادة بطاقته الشخصية حتى لحظة إعداد هذا التقرير.

### سابعاً: التأخير والمماطلة في تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية.

تلقت الهيئة خلال شهر كانون ثاني 5 شكاوى حول عدم تنفيذ قرارات المحاكم، نفذت ثلاثة قرارات منها في حين بقي قراران دون تنفيذ، وهي:

- بتاريخ 2016/1/8 أوقف جهاز المخابرات العامة المواطن (و.ك) 25 عاماً من مدينة الخليل، وبتاريخ 2016/1/11 عُرض على محكمة صلح الخليل التي قررت إخلاء سبيله بكفالة شخصية قدرها 1000 دينار، وعلى الرغم من تقديم الكفالة، إلا أنه لم يتم احترام قرار المحكمة، وتم إعادة توقيفه لمدة 48 ساعة لدى النيابة العامة في الخليل على ذمة قضية أخرى، وبتاريخ 2016/1/13 حصل على أخلاء سبيل مرة أخرى ولم يتم تنفيذه من قبل جهاز المخابرات العامة، وبتاريخ 2016/1/17 عُرض على نيابة الخليل التي أفرجت عنه، وهنا نفذ جهاز المخابرات قرار إخلاء السبيل.

- بتاريخ 2016/1/8 أوقف جهاز المخابرات العامة المواطن (م.ك) 21 عاماً من مدينة الخليل، وبتاريخ 2016/1/11 عرض على محكمة صلح الخليل وقررت إخلاء سبيله بكفالة شخصية قدرها 1000 دينار، وعلى الرغم من تقديم الكفالة إلا أنه لم يتم احترام قرار المحكمة وتم إعادة توقيفه لمدة 48 ساعة لدى النيابة العامة في الخليل على ذمة قضية أخرى، وبتاريخ 2016/1/13 حصل على أخلاء سبيل مرة أخرى ولم يتم تنفيذه من قبل جهاز المخابرات العامة، وبتاريخ 2016/1/17 عُرض على نيابة الخليل التي أفرجت عنه، وهنا نفذ جهاز المخابرات قرار إخلاء السبيل.



# الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

## "ديوان المظالم" - فلسطين

أضف إلى ذلك صدر قراران خلال الشهور السابقة ما زالا دون تنفيذ، وهما:

- بتاريخ 2013/3/13 قررت محكمة العدل العليا بطلان قرار فصل المواطن (ن. ش) 46 عاماً من مدينة الخليل من عمله مديراً لمديرية التربية والتعليم في الخليل، وبالرغم من مراجعة المواطن الوزارة وتقديمه بتاريخ 2014/4/20 بكتاب رسمي لوزارة التربية والتعليم العالي من أجل احترام قرار المحكمة، إلا أن الوزارة لم تنفذ القرار، وأعادت الهيئة خلال شهر تشرين ثاني 2015 متابعة هذه الشكوى بهدف حلها وتنفيذ قرار المحكمة.

- بتاريخ 2015/10/21 حصلت المواطنة (أ. ج) 47 عاماً قرار من محكمة بداية بيت لحم يسمح لها بالسفر خارج البلاد وذلك بعد منعها من السفر من قبل النائب العام بتاريخ 2013/6/11، وبالرغم من إعلام النائب العام بقرار المحكمة إلا أنه لم يتم تنفيذ القرار ولم يُسمح للمواطنة بالسفر بحجة منعها من قبل النائب العام.

**تاسعاً: الاستيلاء على أموال المواطنين دون حكم قضائي:**

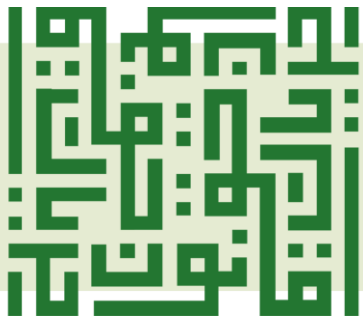
تلقت الهيئة بتاريخ 2015/12/22 شكوى من المواطن (ن. ب) 36 عاماً من مدينة الخليل حول قيام جهاز الأمن الوقائي بتاريخ 2015/12/14 بتوقيفه على خلفية تعبيره عن آرائه ومنشوراته على موقع الفيس بوك، وقاموا بتفتيش منزله الكائن في دورا بعد ابراز مذكرة التفتيش، تمت مصادرة جهاز حاسوب وآخر من نوع (PC). ورغم الإفراج عنه، إلا أنه لم يتسلم المصادرات.

**سابعاً: رصد الانتهاكات الواقعة على حقون الإنسان في مجال السياسات العامة والعملية التشريعية:**

**أولاً: السياسات والتشريعات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية**

**(1) الموازنة العامة:** أقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2016/01/05 الموازنة العامة لدولة فلسطين للسنة المالية 2016، ومن ثم إحالتها لرئيس الدولة من أجل إصدارها في قرار بقانون.

**(2) الحق في التعليم:** تبني مجلس الوزراء مقترحاً حكومياً باقتطاع شيكل من فواتير المواطنين لتطوير العملية التعليمية، وإيجاد مخصصات مالية لتغطية احتياجات الوزارة التطويرية في ظل الأزمة المالية،



# الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

## "ديوان المظالم" - فلسطين

علماً بأن مقترح الاقتطاع سينسحب على الفواتير الشهرية للهواتف الثابتة والنقالة وفواتير الكهرباء والمياه.

وقد رصدت الهيئة مصادقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2016/01/26 على مشروع قانون صندوق الإنجاز والتميز، والتنسيب به للسيد الرئيس لإصداره حسب الأصول، والذي يهدف للوصول إلى نظام تعليمي أكثر تحفيزاً للمعلم وتقديراً للإبداع والتميز التعليمي والتربوي، وتبني المبادرات التربوية المتميزة وتعميمها، وتحفيز وتعزيز روح المبادرة للمشاركة الإبداعية، وتشجيع الإبداع لدى العاملين والمهتمين بالتعليم، إضافة إلى استكشاف ودمج المبادرات والنماذج التعليمية والتربوية الخلاقة والمتميزة، وتحويل المبادرات والنماذج إلى موارد للتعليم، ومصدراً للإبداع والتميز على المستويين المحلي والعالمي، بما يساهم في تعزيز مكانة العاملين والمهتمين بالتعليم، وتحسين وضعهم الاقتصادي، وتعميق اعتزازهم بمهنتهم.

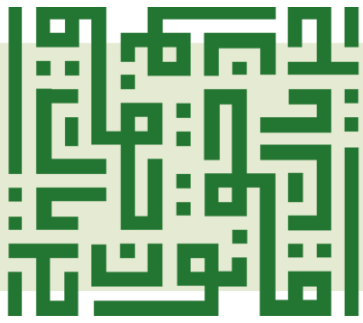
### (3) قرار محكمة النقض المتعلق بالشأن الاقتصادي:

بتاريخ 2015/11/16 صدر قرار محكمة النقض الفلسطينية في القضية رقم (2014/777)، ضد شركة الاتصالات الفلسطينية، ومضمونه محور في عدم وجود أساس قانوني لرسم الاشتراك الشهري الذي تستوفيه الشركة من مشتركيها. وفي هذا الإطار أعدت الهيئة ورقة موقف حول القرار، ونظمت ورشة عمل بتاريخ 2016/1/5 حول تبعاته باعتبار رسوم الاشتراك الشهري للهاتف البيتي غير قانونية. ومع ادراك الهيئة أن هذا الحكم لا ينصرف بالفائدة إلا على الشخص الذي رفع الدعوى بشكل مباشر، إلا أنها تنظر إلى أن تراجع شركة الاتصالات سياسة رسم الاشتراك، بحيث يستفيد من الغائه ومن حكم المحكمة المذكور، كافة المواطنين ودون تمييز انسجاماً مع أحكام القانون الأساسي الفلسطيني التي تنص على حق المواطنين في المساواة أمام القانون والقضاء، ودون تمييز بينهم.

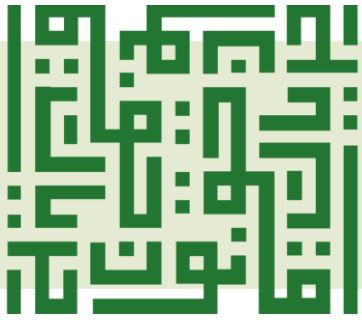
### ثانياً: السياسات والتشريعات المتعلقة بالحقوق السياسية والمدنية

(1) مشروع قانون الشرطة: صادق مجلس الوزراء بتاريخ 2016/1/5 على مشروع قرار بقانون الشرطة.

(2) وقف نشر القرار بقانون الخاص بالمجلس الأعلى للإعلام: بتاريخ 2015/12/29، وقع الرئيس على قرار بقانون بشأن المجلس الأعلى للإعلام، تمهيداً لنشره في الجريدة الرسمية (الوقائع الفلسطينية).



# الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" - فلسطين



# الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

## "ديوان المظالم" - فلسطين

وبتاريخ 2016/1/18 وافق الرئيس ورئيس مجلس الوزراء على وقف نشر القرار بقانون، استجابة لحراك المؤسسات الحقوقية والهيئة والجهات الإعلامية والنقابية العاملة في القطاع الإعلامي، ودائرة الاعلام والثقافة التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية. لقد سجلت الهيئة ملاحظاتها على القرار وأرسلتها للرئيس، وتمحورت الملاحظات حول إعداد وصودر القانون دون مشاركة القطاعات الإعلامية والمجتمعية ذات العلاقة، وعدم انسجام أحكامه مع المعايير الدستورية والدولية المنظمة للحق في حرية الرأي والتعبير، وخاصة بعد انضمام دولة فلسطين للعديد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ومن بينها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بالإضافة إلى العديد من الملاحظات التفصيلية الأخرى.

(3) رصدت الهيئة وضع دولة فلسطين لقرار بقانون رقم (20) لسنة 2015 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومرسوم رئاسي رقم (14) لسنة 2015 بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن بخصوص الإرهاب.

وقد تم نشر هذه التشريعات في العدد الممتاز من الجريدة الرسمية الصادرة في 30 كانون الأول 2015.